الوحدة الرابعة: أنواع المشكلات الحضرية: المشكلات المجتمعية:

هي تلك المشكلات التي تمس المجتمعات ككل، مناطقها الحضرية والريفية والبدوية عن وجدت، وتتسم بشموليتها لكافة المجتمع، وأكثرها انتشارا نجد:

1- الفقر والتمايز الاجتماعي[1]

من بين المشكلات الاجتماعية التي حظيت باهتمام كبير من طرف العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها نجد مشكلة الفقر، والتي شكلت وتشكل إحدى أكبر معضلات العصر التي تؤرق كاهل الإنسانية بحكم حجمها الآخذ في التزايد وبشكل لافت للانتباه، كونه يعمل على إعاقة تطور المجتمعات وتحسين مستويات المعيشة بها.

لم تعد مشكلة الفقر محصورة في أطر ومناطق جغرافية محددة بل أصبحت مشكلة عالمية، وقد اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن التخفيف من حدة الفقر يمثل الهدف الرئيسي لعملية التنمية، فقد استقطبت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والمختصين في جميع المجالات، ولهذا نجد اختلافا وتنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر، مما يصعب إيجاد تعريف موحد له، وهذا ما ذهب إليه الباحثون من أن مسألة الفقر ككل المسائل الاجتماعية يصعب فهمها وتفسيرها.

كما أنه لا يمكن تعميم ظاهرة الفقر وإسقاطه على واقع وبيئة من دون مراعاة لخصوصيات وطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاش، فإذا كان الفقر يعني وضعية فرد أو جماعة لم تصل إلى مستوى الرفاه الاقتصادي الذي تؤمن شروط الحياة في حدودها الدنيا المقبولة، فإن معنى مستوى الرفاه يتباين تباينا شديدا بين البلدان المختلفة، وهذا يقتضي بالضرورة البحث عن مفهوم للفقر يلائم طبيعة الواقع الذي نشأ فيه ويعبر عنه بوضوح ودقة وشمول.

إن مشكلة الفقر والقضاء عليه تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العالم مع قلة الموارد وضعف سياسات العلاج، وزاد من حدة المشكلة الزيادة السكانية الملحوظة في العالم مما جعل الفقر والقضاء عليها أحد المهام الأساسية على قائمة اهتمامات المنظمات الدولية، خاصة الاقتصادية منها، وأثبتت العديد من الدراسات الحديثة التي قام بها البنك الدولي أن دول العالم النامي يوجد فيها ما يزيد عن مليار شخص يعانون من (الفقر

[1] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

المطلق) وذلك كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاستراتيجيات التنمية في معظم البلدان النامية وبسبب الخلل في هياكل الأجور والأسعار، وارتفاع معدلات الإنفاق العسكري بشكل كبير وانتشار النزاعات والحروب والانقسامات الداخلية وعدم قدرة الكثير من الحكومات على إصلاح نظمها السياسية والاقتصادية.[1]

أولا- مفهوم الفقر:

يعتبر مفهوم الفقر La pauvreté مفهوما فضفاضا له معاني كثيرة، وربما كان القاموس هو المصدر الذي نستطيع أن نبدأ منه ليكون لحديثنا أساس أكثر صلابة، يعرف الفقر في قواميس اللغة العربية بأنه:

أ - لغة: الفقر مصدر فقر، فهو فقير، والفقير المحتاج، فالفقر ضد الغنى وهو عبارة عن فقد ما يحتاج إليه، أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسمى فقرا.

و فَقر والفُقر ضد الغِنى، مثل الضَّعف والضُّعف، والفقر لغة الرديئة الفقير الذي لا شيء له، والفقر الحاجة وفعله الافتقار والنعت فقير.[2]

ب - الفقر اصطلاحا: قبل التطرق للمعنى الاصطلاحي للفقر لا بد من الإشارة أولا إلى أنه لا وجود للفقر إلا في ظل الغنى، وفقر الفقراء لا يمكن قياسه إلا بغنى الأغنياء، ولعل هذا تحديدا ما يجعل الفقر مثل الغنى مفهوما نسبيا، فالفقير بالنسبة إلى غني بعينه يمكن أن يكون غنيا بالنسبة إلى فقير بعينه، فالفلاح الذي يملك بقرة هو فقير مقارنة بآخر يملك خمسة بقرات وجرارا آليا، لكن هذا الفلاح الفقير هو نفسه غني بالنسبة للفلاح المعدم الذي لا يملك شيئ.[3]

بداية الكلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية Pauvre بمعنى الفقر، والفقر بكل بساطة هو حالة الافتقار للممتلكات المادية، أو امتلاك القليل أو عدم وجود إمكانية لدعم النفس.

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية التي تحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك، وهذا ما عبر عنه " **برومليو** " **Bromloy** و" **جاري** " **Gerry** من أن الفقر حالة نسبية تعبر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة.[4]

---

[1] . وليد عبد السلام محمد شتله: مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية (رؤية إسلامية للعلاج)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، 2015، ص 1.

[2] . ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1949، ص 60.

[3] . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص، 57.

[4] . فضيل دليو وآخرون: التحديات المعاصرة، العولمة، الانترنت، الفقر، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2002، ص 44.

كما يدور مفهوم الفقر حول الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية اللازمة للمعيشة، وهذا الحرمان سببه الاختلال بين إمكانيات الإنسان المالية وبين احتياجاته المعيشية، وهذا ما يفهم من تعريف الفقر في كل من الفكر الإسلامي والفكر الوضعى وإن اختلفت الصياغة في كل منهما، فلقد عرف البنك الدولى الفقر بأنه " عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة".[1]

وهناك من ينظر للفقر كحرمان نسبي، ومن أهم رواد هذا الاتجاه " **بتر تاوسند Peter Toutnsend** الذي يرى أنه يمكن أن يقال إن الأفراد والأسر والجماعات تعيش في فقر حينما تنقصهم الموارد الكافية للحصول على أنواع الغذاء والمشاركة في الأنشطة المعيشية في المجتمعات التي ينتمون إليها، حيث لا يمكنهم الوفاء بهذه المتطلبات، فيضطرون إلى البعد عن أنماط الحياة والعادات وأوجه النشاط العادية، "**فتاونسند** " ينظر للفقر على أنه عملية للحرمان ينفصل الناس بواسطتها عن مجرى الحياة الاجتماعية، فظروفهم تحول بينهم وبين المشاركة في العادات والثقافة السياسية للحياة اليومية وبالتالي فهم محرومون نسبيا.

غير أن ما يؤخذ على تفسير " **تاونسند** " أنه لا يمكن بناء مقياس أو قائمة موضوعية بمؤشرات الحرمان، خاصة تلك المتعلقة بالعرف الاجتماعي.[2]

كما نجد بعض التعاريف للفقر تارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارة أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحي بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير الى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو الى مؤشراته التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الاتكالية، القدرية، الخمول، كثرة النسل... الخ.[3]

ومن التعريفات الشاملة للفقر أيضا تعريف " **أمارتياسين** " الذي يرى أن الحياة ما هي إلا مجموعة من المتغيرات التي تضم الأفعال والنشاطات المختلفة وهي متفاوتة من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية وعند فقدان الإنسان للحدود الدنيا من هذه المتغيرات خاصة لدى الفقراء يولد لديهم شعورا بالاغتراب عن المجتمع.[4]

---

[1] . محمد عبد الحليم عمر: مشكلات الشباب المسلم في عصر العولمة، الفقر والبطالة، مؤتمر مكة المكرمة العاشر، رابطة العالم الإسلامي، 2009، ص 3.

[2] . أندر ووبستر: علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادي والى، السيد عبد الحكيم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 81.

[3] . إسماعيل قيرة وآخرون: عولمة الفقر، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2003، ص 18.

[4] . عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار النيل الجديدة، القاهرة،1979، ص 20.

ومنه فإن الفقر مفهوم نسبي يتغير من زمن لآخر ومن مفكر إلى آخر كل حسب تخصصه والخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها في تحديده لمفهوم الفقر وأبعاده، والفقر ذو أبعاد مختلفة ومتواصلة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا ما يشمله التعريف الاجتماعي له بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المرتبطة بالاحترام الذاتي للفرد داخل نسق المجتمع ككل.

إن الإسلام هو أول نظام سعى الى تحقيق الحاجات الأساسية، فحدد حاجات الإنسان الأساسية الفردية والجماعية، وقد سميت الضروريات، هذه الأخيرة التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية، وتخص هذه الضروريات: حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال، وهي الأمور التي جاءت الشريعة لحفظها.

كما اهتم النظام الإسلامي بتوفير مستوى معيشي لائق للرعية في الدولة الإسلامية حتى يتسنى له تحمل الرسالة بسهولة، وعلماء الإسلام لهم آراء متعددة في تحديد ما هو ضروري للإنسان، وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف الزمان والمكان، فالإسلام جاء ليحفظ حقوق الإنسان في الخدمات الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن، ومن أهم وأنجع الوسائل لتجنب وحل هذه المشكلة هو العمل، فقد دعا الإسلام إلى العمل والإنتاج المتواصل والآيات الكريمة توضح ذلك في قوله تعالى" **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ.**"[1]

وقوله صلى الله عليه وسلم: " **ما أكل أحد طعامًا خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده** "[2]، فلا شك أن الفقر هنا يصبح خطرا على العقيدة الدينية، وهذا الانحراف العقيدي الناشئ أساسا عن الفقر وتحديدا عن سوء التوزيع.

إن مفهوم الفقر في الإسلام يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحاجات، هذه الأخيرة تكون في النظام الاقتصادي الإسلامي سبب فعال في التوزيع بالنسبة للفئات التي لا تحصل على الحد الأدنى من ضروريات الحياة، وهو يعبر عن البعد المادي للفقر، بينما البعد غير المادي فهو عدم إتاحة الفرص للأفراد لتحقيق أهدافهم وانعدام الثقة في النفس وفي الغير الذي يتولد مع العوز والحرمان.

[1] . سورة التوبة الآية 105.

[2] . رواه البخاري.

ثانيا- مظاهر الفقر:

تنقسم مظاهر الفقر إلى العديد من الأنواع نذكر منها:

أ – من حيث نوع الاحتياجات: يوجد الفقر المادى والفقر البشرى، فالأول يعبر عن عدم كفاية الدخل للحصول على ضرورات الحياة من غذاء ومياه ومسكن وملبس، والثانى يعبر عن عدم القدرة على تحقيق مقومات التنمية البشرية من صحة وتعليم وقدرة على المشاركة في شؤون الوطن وتحقيق بيئة مناسبة.[1]

وكذلك الفقر البشري يقصد به فقر قدرات المشاركة وقدرات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتغطية الاجتماعية والتعليم والثقافة، ويكون هذا النوع في حالة ضعف أو انعدام القدرات للتمتع بالخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين حقوق المواطنة وهذا الصنف وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[2]

ورد في تعريف آخر أن الفقر البشري " ما يفرض من الخارج من غياب الفرص والخيارات الأكثر أساسية للتنمية البشرية مثل فرص العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة والتمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك بالحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين".[3]

ب ـ من حيث مستويات الفقر: حسب مستويات الفقر يوجد ما يلى:

1 ـ الفقر العادى: وينظر إليه من زاوية الدخل الذى يحقق الحصول على مستوى أقل من الحاجات المعيشية الضرورية، ويقدر عالميا بمن يقل دخله في اليوم عن ٢ دولار أمريكى، وقدر هذا الرقم بناء على الرقم القياسى المعدل بالقوة الشرائية لأسعار الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة الفرد.[4]

2 ـ الفقر المطلق La pauvreté absolue أو(الفقر المدقع): وهو الفقر المحدد بمقياس ثابت، كخط الفقر الدولي المحدد بدولار في اليوم، فالفقر يتحدد عند مستوى أقل من الحد الأدنى للدخل ويعتبر الفرد فقيرا وتبقى القيمة الحقيقية لخط الفقر ثابتة.

الفقر يكون مطلقا عندما يكون الدخل أقل من الحاجيات المطلوبة، ولا يكون نسبيا إلا عندما تكون الموارد أقل من نسب متوسط الدخل.

---

[1] . محمد عبد الحليم عمر: مرجع سابق، ص 4.

[2] . رقية خياري: السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية ـ الفقر والبطالة ـ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2012ـ 2013

[3] . يوسف قريشي، إلياس بن ساسي: مؤشرات التنمية البشرية المفهوم الأساسيات والحساب"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004، ص، ص 21–22.

[4] . محمد عبد الحليم عمر: مرجع سابق، ص 4.

3 ـ الفقر النسبي La pauvreté relative: وهو الفقر الذي يعرف بمقاييس يمكن أن تتغير عبر البلاد أو على مدى الزمن، مثل خط الفقر الذي يحدد بنصف متوسط الدخل للفرد والخط قابل للارتفاع مع الدخل.[1]

و يصنف الفرد في خانة الفقراء إذا كان يحضى بمستوى معيشي أدنى من مستوى المعيشة السائد في المنطقة التي يقطنها، أو المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتغير عبر الزمان والمكان.[2]

4 ـ فقر الجوع: وهو عدم حصول الإنسان على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية كما أو نوعا.

جـ ـ من حيث مدى القدرة على توفير الإمكانيات اللازمة لتمويل الاحتياجات: وينقسم هذا النوع إلى:

1 ـ فقر العجز: وهو من ليست لديه ممتلكات وغير قادر على العمل للحصول على دخل يكفيه.

2 ـ فقر القدرة: وهو من هو قادر على العمل ولكن لا يجده ويمكن تسميته بفقر البطالة الإجبارية.

3 ـ فقر الدولة: ونقصد به عجز الدولة عن توفير مقومات التنمية البشرية للمواطنين.

د ـ من حيث استمرارية الفقر: يوجد الفقر الدائم للعجزة، والفقر المؤقت لمن أصابته كارثة أو ظروف طارئة مثل مرض يحتاج لتكاليف لا يمكنه تدبيرها.[3]

ثالثا ـ أسباب الفقر:

تتولد مشكلة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورا هاما فيها، والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات الى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية ومنها ما هو سياسي كتفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار...الخ، هنا سنقف على مجموعة من أهم العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار وتفشي مشكلة الفقر.[4]

و انطلاقا من ذلك فالفقر مشكلة ذات أبعاد متعددة تتداخل فيها الأسباب الداخلية والخارجية، ومن أبرز مظاهره الجوع والبؤس والحرمان من العمل والمسكن، المرض، الجهل، التشرد ...الخ، وجدير بالذكر أن الفقر

---

[1] . صليحة مقاوسي: الفقر الحضري :أسبابه وأنماطه ـ دراسة ميدانية بمدينة باتنة ـ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 13.

[2] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، تعدد الفقر ومناهج دراسته، 2009، ص 2.

[3] . محمد عبد الحليم عمر: مرجع سابق، ص 4.

[4] . حاج قويدر قورين: ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2014، ص 18.

ليس اختيارا شخصيا لكن هناك العديد من الأمور التي تؤدي الى زيادة هذه الظاهرة والى القضاء على كل الوسائل الممكنة لمقاومتها، أما أسباب انتشار الفقر فمن الممكن أن نذكر البعض منها في النقاط التالية:

1 ـ الأسباب الداخلية[1]:

أ ـ أسباب اقتصاديا:

ـ السياسات الإنمائية الحكومية الغير مناسبة.

ـ البيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي مناسب.

ـ قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.

ـ النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق).

ـ قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية).

ـ التحكم المحدود بالموارد.

ـ البطالة أو نقص التشغيل، تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر، حيث يعمل المشتغل وقتا أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستتر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية يتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تنجم الثانية عن نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدرا في الموارد، أما الثالثة فتعرف أحد أوجه الفقر.[2]

ب ـ أسباب سياسيا:

ـ عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر، وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت الأساسية والموارد الأساسية، وتعد عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين،

[1] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مناهضة وإزالة الفقر، بنيويورك، 2000، ص 23.

[2] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية خلق فرص للأجيال القادمة، 2002، ص ص 89-90.

والمعطوبين والأرامل واليتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية.[1]

ـ انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.

ـ ضعف المشاركة الشعبية.

ـ انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.[2]

ـ البيئة الغير ملائمة لمشاركة المنظمات الغير حكومية والجماعات المحلية في التنمية بمشاركة فاعلة.

ـ يعتبر الفساد عائقا في وجه تحقيق التنمية فمن شأن تفاقم هذه المشكلة مما تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القوانين وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها ويعتبر الفساد سبب ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار ووضع المخططات وعملية التنفيذ فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.[3]

جـ ـ أسباب اجتماعيا:

1 ـ النمو السكاني: يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداخيل.

2 ـ انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع(الرعاية الصحية والتعليم والتكوين): يعتبر كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني

---

[1] . عباس وداد: دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018، ص 13.

[2] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مناهضة وإزالة الفقر، نفس المرجع، ص 23.

[3] . عبلس وداد: نفس المرجع، ص 13.

أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، كذلك الحال بالنسبة للتكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للفقراء نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج.[1]

ـ الأسباب الخارجية[2]:

ـ عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية.

ـ تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية.

ـ عبء الديون.

ـ الحروب.

ـ تدهور نسب التبادل التجاري.

ـ عولمة أسواق السلع والخدمات.

ـ انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

[1] . حاج قويدر قورين: مرجع سابق، ص 18.

[2] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مناهضة وإزالة الفقر، نفس المرجع، ص 24.

رابعا- مشكلة الفقر الحضري:

يعد الفقر الحضري (La pauvreté Urbaine) في مقدمة المشكلات التي تواجه المجتمعات المتقدمة والنامية، وهي في الوقت نفسه ظاهرة عالمية، وإن حجمها وأبعادها تتفاوت حسب نظره كل مجتمع إليها، كما إنها تعد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والشائكة في المجتمعات، فالفقر الحضري إذن صفة طبيعية لطبيعة التمايز الاجتماعي في المدينة ومشكلة حضرية استأثرت وما زالت تستأثر باهتمام الباحثين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية.

والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، بل قضية ارتبطت بالمدينة الأوروبية منذ فجر الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، والتي تطلبت يد عاملة كبيرة، ونتج عن ذلك هجرة الريفيين الفقراء إلى المدن الصناعية، ومع تطور الحياة الحضرية بشكل سريع في دول العالم، بدأت الكثير من المدن تعاني من ظاهرة الفقر خاصة مدن البلدان النامية.[1]

ضمن هذا المنظور يعرف الفقر الحضري: " بأنه ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيه الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في تحديدها"[2]، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة، بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية.

ومن الملاحظ، أن ظاهرة الفقر الحضري هي ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال واللامساواة.[3]

وبالنظر إلى تفسير مفهوم الفقر الحضري نرى إن ظاهرة الفقر الحضري منتشرة في معظم دول العالم، ولكن مع اختلاف نسبتها بين الدول، بسبب التحضر السريع وتزايد الفقر في المناطق الحضرية لمعظم أنحاء العالم وكون الدخل في الحضر أعلى بصوره عامة، وإن الوصول إلى الخدمات أكبر، فان الفقراء من سكان المدن قد يعانون من بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية، فالفقير في الحضر يسكن بصوره

---

[1] . لوجلي صالح الزوي: مرجع سابق، ص 37.

[2] . شحاتة صيام: التحضر الرث والتطور الرث، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع،1997، ص 7.

[3] . إبراهيم توهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 57.

نمطية في الأحياء الفقيره، وكثير ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الفظيع والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة.[1]

وهذا ما تؤكده بعض المحاولات الأولية التي بذلت لحصر المشكلات المعاصرة لفقراء الحضر، في ضوء عدة مؤشرات، أشار إليها تقرير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، إذ يذهب إلى أن غالبية فقراء الحضر يعيشون في مساكن متدنية النوعية، مزدحمة، بنيت ذاتيا، وقلما تصل إليها المرافق العامة التي يتمتع بها القادرون، وافتقار الفقراء إلى الإمداد بالمياه الصالحة للشرب واللازمة للنظافة، وافتقارهم للمواد اللازمة للتخلص من الفضلات والنفايات الأخرى، وعدم التمتع بالخدمات التي تدل على الحياة والتنمية الإنسانية التعليم الخدمات الصحية، أسواق الغذاء...الخ، إضافة إلى كون الفقراء أكبر عرضة للتلوث الكيميائي، والضوضاء، طبيعة مساكنهم تمنعهم عن حماية أنفسهم من الأخطار، بل حتى عاداتهم التقليدية تسهم دون قصد في خلق الأمراض والعلل، كالنظافة الشخصية وطريقة تحضير الطعام لأن سوء التغذية وعدم كفاية الغذاء يضعفان مقاومة الجسم للأمراض.[2]

ومنه يمكننا حصر أسباب الفقر الحضري في الدول النامية للأسباب داخلية تتمثل في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلاد، فالنظام الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان ويزيد الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل الاقتصادي، كالإنفراد بالحكم والثروة وبالطرق غير مشروعة نتيجة انتشار الفساد، حيث يتزايد الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي من الأمور التي تسبب اتساع رقعة الفقر، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.[3]

وكذلك سبب انخفاض الدخل فالأزمات الاقتصادية وما ينتج فيها من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتقليل الأنشطة الاقتصادية، وصعوبة الحصول على الائتمان إذ يعيش الفقراء عند حد الكفاف وأحيانا دونه، ومن الصعب الحصول على دخل أفضل.

---

[1] . رنده عبدالقادر مدني عثمان: الفقر الحضري وأثره علي التشكيل الحضري، بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص 10.

[2] . برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية: تحسين أحوال صحة البيئة في المستوطنات الفقيرة، أسلوب مرتكز على المجتمع لتحديد الاحتياجات والأولويات، منشورات منظمة الصحة العالمية بالاوفست رقم 100 ،1989، ص 5.

[3] . الطيب بكوش: الفقر وحقوق الانسان، مركز كوثر لمقاومة الفقر، المعهد العربي لحقوق الانسان، 2006.

كما أن النمو السكاني من أحد أسباب الرئيسية للفقر الحضري وكذلك من مسببات الفقر الحرمان من الخدمات الأساسية كمياه الشرب، والصرف الصحي، وفرص التعليم والرعاية الصحية، وتوفير الأمن وغيرها.[1]

إن التوسع الحضري وضعف البنى التحتية إحدى الأسباب المعاصرة التي يتسم بها الفقر في المناطق الحضرية هي أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل تتحمل العبء الأكبر من سكان المدن الفقراء، حسب الأرقام الحالية والمتوقعة: فثمانون في المائة من فقراء الحضر في العالم يعيشون في البلدان النامية، وسيستمر العالم النامي في تسجيل أعلى معدل للنمو الحضري. وبحلول عام 2030، سيعيش 93 في المائة من سكان الحضر في العالم في البلدان النامية، 80 في المائة منهم في أفريقيا وآسيا وحدهما، غير أن قدرة المدن على توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية لم تجارِ وتيرة التوسع الحضري، ففي عام 2001 كان نحو87 في المائة من سكان الحضر في أقل البلدان نموا يعيشون في أحياء فقيرة، بالمقارنة بـ 6 في المائة في العالم المتقدم.[2]

كما ترتبط الأسباب الخارجية للفقر الحضري بعدد من العوامل يأتي في مقدمتها الاستعمار، كذلك من بين الأسباب غير الظاهرة نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم، هذا فضلا عن عرقلة التبادل الأفقي، وعن التلاعب بأسعار المواد الأولية، والرضوخ لإدارة الأقوى، والى شروط الدول المانحة إما بشكل مباشر أو عن طريق قرارات وخطط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يعمل على تسهيل الحصول على القروض للدول النامية ثم تراكم الديون، المديونيات لتمتص أقوات الضعفاء وزيادة نفوذها، وخير مثال على ذلك موقف فرنسا من إفريقيا والتي تعتبر من الدول المانحة لإفريقيا، خوفا من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بالأسواق الإفريقية.[3]

---

[1] . عيسى على ابراهيم: مشكلات اقتصادية وسياسية، رؤية جغرافية معاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص 13.

[2] . الأمم المتحدة: الدراسة النهائية التي أعدهتا اللجنة الاستشارية بشأن تعزيز حقوق الإنسان لفقراء المناطق الحضرية: الاستراتيجيات وأفضل الممارسات الجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، ديسمبر 2012، ص 4.

[3] . باتر محمد علي وردم: العولمة ومستقبل الأرض، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 112-113.

2- الإقصاء الاجتماعي[1]

تداول الفكر الانساني على مدى العصور القديمة قيمة المساواة وأهميتها، حيث سعت الشعوب القديمة لتحقيق العدل الاجتماعي وأدخلت ذلك في مذاهبها وفلسفتها ونظمها الدينية والأخلاقية والقانونية، وما زالت المساواة والعدل بعيدين كل البعد على الواقع الاجتماعي، ولكن الفكر الاجتماعي المعاصر وضع بين أيدينا معنى واقعي للعدل والمساواة، فالمساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على صعيد الانتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، أما اللامساواة فتعني الاستبعاد والحرمان والإقصاء عن هذه المشاركة.

وقد شغلت قضية الاقصاء الاجتماعي بال الكثير من علماء الاجتماع، وذلك لأنها تعد سببا مباشرا في تقسيم المجتمعات وظهور بؤر التوتر والانقسام فيها، فالإقصاء الاجتماعي يعمل في تضاد تام مع عملية الاندماج التي تقوم عليها المجتمعات.

إن الإقصاء ظاهرة مستمرة، ظهرت في الماضي ولا زالت تحدث في الحاضر، وسيستمر حدوثها في المستقبل، إذا لم يتم التصدي لها، تؤثر في حياة الملايين من البشر حول العالم الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة، الأمر الذي لا يمكن معه غض الطرف عن هذه الظاهرة التي أصبحت بمثابة مقبرة لهؤلاء الأشخاص الذين يتم إقصاؤهم.[2]

ان مفهوم الإقصاء يولد وينمو من الإقصاء الاقتصادي، غير أن ولادة النظرية الاقتصادية لم تهتم بالإقصاء الاقتصادي على الرغم من أنه يشكل أبرز أوجه الإقصاء، إذ أن المقاربة الاقتصادية تقوم على نموذج الندرة، ويعتبر ضحايا الإقصاء أعدادا فائضة من البشر أو أشخاصا فاشلين أو أشخاصا يصعب تصنيفهم..الخ، ويقوم قياس الاقصاء الاجتماعي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل، أو تحديد من يوجد داخل هذه السوق أو خارجها، وعلى فكرة وجود سوق عمل بمستويين بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، وبين القطاع النظامي وغير النظامي، وطبيعة العلاقة بين المشتغلين والعاطلين عن العمل.[3]

ويعتبر الفقر في كثير من البلدان المتقدمة من قبيل البلدان الأوروبية أمرا نسبيا في أغلب الأحيان، ليصبح الاقصاء الاجتماعي شغلها الرئيسي، ويرتكز الاقصاء الاجتماعي على مفهوم الفقر النسبي، فوفقا

---

[1] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

[2] . علي محمد سالم: سيكولوجية الإقصاء والتهمي ش في عالمنا المعاصر، مجلة شجون عربية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، مارس 2018، ص 3.

[3] . محسن عوض: مرجع سابق، ص 9.

"لتاونسند" يمكن القول بأن الأفراد والأسر وفئات السكان يعانون من الفقر إذا افتقروا إلى الموارد اللازمة لتحقيق ما هو اعتيادي المستوى، أو على الأقل ما يشجع أو يوافق عليه في المجتمعات التي ينتمون إليها من نوعية غذاء وظروف معيشة وأنشطة يشاركون فيها، وأسباب راحة ينعمون بها.[1]

ويعرف جون هيلر الاقصاء أنه هو نقيض الاندماج، فهو موضوع حيوي كاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع، فالاستبعاد ليس أمرا شخصيا، ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة، ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها.[2]

وقد لاحظ جوزيف فريزنسكي في تقريره أن " الفقراء يزج بهم في مناطق نادرا ما ينفذ الآخرون إليها، كالأحياء الفقيرة داخل المدن، وأطراف البلدات، والمساكن الريفية المعزولة، وإن ظهروا للعيان فغالبا ما يكون السبب تعرضهم للتشرد في أحيائهم نفسها، وبمعاناتهم العزل الجغرافي والاجتماعي تنقطع صلتهم بالحياة الثقافية والسياسية والمدنية للبلد، وذهب فريزنسكي إلى أن هذا الاستبعاد بعينه هو الذي يحاصر الأسر الفقيرة وأن أي جهود تبذل من أجل الحد من الفقر لا يمكن أن تنجح ما لم تعالج آثار الاستبعاد.[3]

كما يعرف أنتوني جيدينز الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي بأنه المفهوم الذي يدل على السبل التي تسد المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة، وإذا ما أريد للمجتمع أن تتوفر فيه عناصر التكامل والاندماج، فإنه من المهم أن يشارك أفراده في الخدمات التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام، ومن شأن ذلك أن يعزز معنى التضامن الاجتماعي بين الناس.[4]

وقد عرفت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في عام 1995 الاستبعاد الاجتماعي بأنه: " العملية التي يستبعد بها الأفراد أو الجماعات كليا أو جزئيا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه "، وقد حدد توني أتكينسون ثلاث سمات رئيسية للاستبعاد الاجتماعي، هي[5]:

---

[1] . أرجون سينغوبتا: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الجمعية العامة لمجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال، 8 فيفري 2008، ص 11.

[2] . جون هيلر وآخرون: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 344 أكتوبر 2007، ص 35.

[3] . أرجون سينغوبتا: مرجع سابق، ص 11.

[4] . أنتوني جيدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فائز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 344.

[5] . أرجون سينغوبتا: مرجع سابق، ص 12.

ـ **النسبية:** لا يمكن تقدير الاستبعاد إلا بمقارنة ظروف بعض الأفراد (أو الجماعات أو المجتمعات) بظروف غيرهم، في مكان وزمان محددين.

ـ **الطرف المسبِّب:** يستبعد الأشخاص بفعل أطراف مسبّبة.

ـ **الدينامية:** لا يمكن أن تظهر خصائص الاستبعاد (وآثاره السلبية) إلا مع مرور الوقت في شكل استجابة تراكمية.

وهناك أربعة أبعاد رئيسية لظاهرة الإقصاء الاجتماعي هي:

ـ عدم الاستهلاك (أي عدم القدرة على شراء السلع وامتلاك السكن).

ـ عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ـ عدم المشاركة السياسية على المستوى الداخلي.

ـ عدم التفاعل الاجتماعي والأسري، وضعف الحماية والتضامن والتكامل المجتمعي.[1]

بينما يصنف " جيدنز " أشكال الإقصاء الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة إلى شكلين، الأول: هو الاقصاء اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الثاني: فهو الاقصاء الإداري، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياه اليومية فيما يطلق عليه ثورة جماعات الصفوة، وتعيش هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم الصحة العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة بالمجتمع الكبير.[2]

وعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهره الاقصاء الاجتماعي، فالحقيقة أن الاقصاء ظاهره تتعدى مجرد أن يكون الفرد فقيرا في المجتمع، حيث أن الاقصاء يتميز عن الفقر لأن الاقصاء يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية السكان، فالإقصاء لا يعني بالضرورة نقص المال، رغم أن المال عامل أساسي في تحديد نسبة الاقصاء وشكله، كما يعد نذيرا مبكرا أو علامة أساسية أو مكونا أساسيا للإقصاء الاجتماعي، كما أن الاقصاء يتجاوز المتغيرات الاقتصادية الأخرى كحالة العمل أو الوضع المهني، حيث يمثل مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصا غير مندمج في مجتمعه، والمتمثلة في الحرمان من الحقوق التي تدخل في صلب

---

[1] . عمرو مختار، مصطفى صلاح: تداعيات متعددة: أثر الاستبعاد والتهميش الاجتماعي على الاستقرار الداخلي، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، 2021. المتاحة في: http://www.acrseg.com/

[2] . أنتوني جيدنز: علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 394.

التعاقد الاجتماعي، وبالحرمان من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير، فالإقصاء ناتج من نواتج الحرمان المتعدد الذي يمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الفعلية في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع الذي يعيشون فيه، فالفرد يعتبر مستبعدا اجتماعيا عندما يرغب في المشاركة في النشاطات المقبولة في المجتمع ولكنه لا يتمكن من المشاركة.[1]

ويعد الإقصاء الاجتماعي نقيض الاندماج الاجتماعي Social Inclusion، الذي يعرف بأنه " عملية تحسين قدرات الناس المحرومين، ومنحهم الفرصة للمشاركة في المجتمع، فالاندماج يتضمن سلسلة من العمليات المقصودة التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات المعنية، بغرض إعادة اندماج الفئات المستبعدة في المجتمع، سواء كان سبب الإقصاء هو الفقر، أو ضيق مجال المشاركة، أو سوء توزيع الموارد أو التمييز الاجتماعي، ويتطلب تحقيق الاندماج بهذا المعنى تفكيك " القواعد الهيكلية للإقصاء "، وليس مجرد تحسين بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة، وبمعدل الالتحاق بالمدارس، وبالتسجيل في قوائم الناخبين، هذا مع ملاحظة أن تحقيق الاندماج لا يتوقف على تحسين قدرة الفرد أو الجماعة على استيعاب متطلبات بقاء النظام الاجتماعي وحسب، بل يتوقف أيضا على درجة الاندماج التي يبديها المجتمع نفسه، على نحو يدفع الفرد إلى الانخراط فيه والمشاركة أو العكس.[2]

بالإضافة الى هذه الحالات التي عينتها كأصناف للناس المستعبدين، وجدت على الأقل خمسة عشر نوعا من أنواع الإقصاء التي ذكرت في نصوص السياسة الاجتماعية الأوروبية، وهذه تتضمن: التهميش الاجتماعي، الفقر الجديد، الإقصاء القانوني الديمقراطي والسياسي، العوائق غير المادية، الإقصاء من (طريقة الحياة الأدنى المقبولة)، الإقصاء الثقافي (بما فيه العرق والنوع)، اقصاء من العائلة والمجتمع المحلي، اقصاء من دولة الرفاه، فقر طويل الأمد، اقصاء من الحياة السياسية والاقتصادية السائدة، فقر، حالة حرمان، انفصال عن علاقات العمل، اقصاء اقتصادي، اقصاء من سوق العمل.

تمثل هذه الأسماء والتسميات أنواعا من الإقصاء، بمعنى أن هناك أنواعا مختلفة من الاقصاء أو من أشكال الإقصاء المتداخلة، بعض المفردات هذه خصوصا الأربع الأخيرة تميز بشكل أساسي جوانب من الإقصاء الاقتصادي، في حين أن المفردات الأخرى هي جزء أعم من خطابات الإقصاء.[3]

---

[1] . هدى أحمد أحمد الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان: مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع تحليل سيسيولوجي، مصر، 2015، ص 59. المتاحة في:www.univ-eloued.dz/rers/images/pdf

[2] . هدى أحمد أحمد الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان: نفس المرجع، ص 59.

[3] . روبين بيس: الاستبعاد الاجتماعي مفهوم يحتاج إلى تعريف، ترجمة: مازن مرسول محمد، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 14، 2015، ص 129.

وعموما يشكل الإقصاء حرمانا لما فيه من إفقار لحياه الشخص، وقد توصل الباحثون إلى أن للإقصاء الاجتماعي أبعاد عدة، وأنه موجود في مختلف المجالات والأشكال، كما أن مفهوم الإقصاء الاجتماعي ليس مفهوما ساكنا في الواقع، بل هو عمليات التهميش والتمييز في الحياة اليومية والتفاعل، إذ أصبح مصطلح الإقصاء جزءا من المفردات الاجتماعية الهامة، ومن المفيد الاعتراف بأن فكرة ومفهوم الإقصاء الاجتماعي لها علاقة مع مفاهيم راسخة في الكتابات عن الفقر والحرمان.

ويرى الباحثون أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على الإقصاء الاجتماعي مثل: الصعوبات المالية التي تواجه الأسرة، النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية للإنسان، ظروف السكن غير الملائمة، تدني قدرة الفرد في الإدراك الذاتي لحالته الصحية، عدم الرضا عن العمل أو النشاط الأساسي للفرد داخل المجتمع، قلة وندرة الاتصالات مع الأقارب وأصدقاء، ومن الجدير بالإشارة إلى أن الإقصاء الاجتماعي يمكن أن ينشأ عن طرق متنوعة، لكن من المهم التعرف على براعة الفكرة وانتشارها وضرورة توخي الحذر في عدم استخدام هذا المفهوم بشكل عشوائي لوصف كل شكل من أشكال الحرمان.[1]

ويؤكد الباحثون على أن الإقصاء الاجتماعي هو ظاهرة تؤثر على الملايين من الأشخاص الذين يكافحون للبقاء على قيد الحياة بسبب ظروفهم الصعبة سواء في العيش أو العمل، وعلى مر التاريخ تطورت الأشكال التي يتخذها الإقصاء الاجتماعي سواء بخصائصه أو المواقف المعتمدة تجاهه، ويبدو أن الجهات الفاعلة المعنية لا تلعب الدور المطلوب الذي يعكس رغبتها في تخفيض والقضاء على الإقصاء الاجتماعي.

3- الهامشية الحضرية

تعد البطالة والعمل الموازي والبناء العشوائي وغيرها من الأنشطة التي تتم خارج الأُطر الرسمية كلها مؤشرات للهامشية الحضرية، فعندما لا تستطيع المدينة استيعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بكل فعالية، فإنّهم يلجئون إلى النظم الاجتماعية الأولية والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج وتوفر لهم الحماية الاجتماعية الضرورية، وهكذا يتشكل المجتمع الموازي الذي يعمل خارج نطاق القوانين والتدابير واللوائح التنظيمية للمجتمع الحضري الرسمي، وهذه هي الهامشية المضادة أي تهميش الأطر الرسمية من خلال الأطر غير الرسمية للعلاقات.

بمعنى أنّ الهامشية الحضرية تنتج عن عدم قدرة الوصول إلى إشباع الاحتياجات الحيوية بالوسائل الشرعية من سكن وعمل وخدمات حضرية، كما تنتج من التفاوت الكبير والتباين الشديد بين مختلف الفئات الاجتماعية

[1] . هدى أحمد أحمد الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان: المرجع السابق، ص 64.

لسكان المدينة، الذي يخلق نوعا من التمايز الاجتماعي خاصة في السكن والخدمات الأمر الذي ينمي الشعور بالإحباط الذي تنعكس آثاره سلبا على الوئام والانسجام وحتى على النواحي الأمنية الحضرية.[1]

وهناك ثلاثة أنماط من التهميش حسب ميادين الحياة في الوسط الحضري، وهي: [2]

أ- التهميش السياسي: يعرف بأنه عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله في الميدان السياسي، فالهامشي لا يساهم في المؤسسات النظامية ولا الأحزاب، ولا يشارك في الانتخابات أو أي نوع من أنواع صنع القرار، بحكم الضغوط الحياتية والنظامية، ووضعه الذي لا يتيح له إلا التفكير في توفير قوت الحياة اليومي، فالتهميش السياسي هو عزل وإقصاء مقصود أو غير مقصود لفئة من أفراد المجتمع بخصوص اتخاذ القرارات السياسية الهامة في حياتهم، بسبب امتناعهم عن ذلك وانشغالهم بالبحث عن المتطلبات الضرورية للحياة.[3]

حيث ركزت العوامل السياسية للتهميش على غياب ثقافة المشاركة والديمقراطية باعتبارها المسئولة عن تحديد مستويات إدماج الأفراد والجماعات أو إقصائهم، ولذلك يعتمد تحليل الإقصاء السياسي على دمج قضايا حقوق المواطنين والحواجز التي تُعيق ذلك، حيث ينتج الإقصاء السياسي عن انعدام مشاركة غالبية أفراد المجتمع في الآليات المؤسسية المعنية بإدارة الشأن العام.[4]

ب- التهميش الاقتصادي: يرتبط بمستويات الفاعلية لمختلف المؤشرات المحددة للتنمية سواء المتعلقة بالجانب البشري، أو المادي أو كلاهما، حيث أنه: " الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة لأنشطة اقتصادية غير مشروعة، واستخدامها لوسائل مختلفة، الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية معدومة كما يظهر في كيفية توزيع الثروة في المجتمع ومن تم تنقسم الفاعلية الاقتصادية إلى فاعلية ايجابية وفاعلية سلبية، تقاس الأولى بمدى رضا المواطنين على منتخبيهم ومشاريع التنمية والمشاركة والتعبئة والعكس بالنسبة للثانية.[5]

---

[1]- للمزيد حول الموضوع أنظر: - إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دت، ص-ص: 78-114.

- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة وعبد الحميد ديلمي: التهميش والعنف الحضري، مرجع سابق، ص-ص: 08-39.

[2] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

[3] . بوقبس نديرة: الأحياء الفوضوية في الجزائر وإشكالية التهميش الحضري دراسة حالة مدينة قسنطينة، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 42، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 17.

[4] . محسن عوض: مرجع سابق، ص 9.

[5] . بوقبس نديرة: مرجع سابق، ص 17.

جـ- التهميش الاجتماعي: تظهر العلاقة بين مفهوم التهميش والتنمية الاجتماعية من أن " التهميش ليس تخلفا اقتصاديا كما يعتقد الكثير، بل هو يرتبط بقضية أبعد وأشمل، ألا وهي مشكلة التنمية الاجتماعية، فالمتتبع للدراسات الحضرية الاجتماعية يقر بأن المهاجرين ليسوا أناسا فقراء وحسب، هم أيضا حضريون غير متكاملين وغير منصهرين ثقافيا، ومنعزلون مكانيا "، وبذلك يعبر التهميش عن عدم إمكانية الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه نظرا لعدة أسباب منها عدم الاستفادة من الحقوق الاجتماعية من مسكن، وعمل، وتعليم وصحة.[1]

وقد شهد التاريخ الإنساني العديد من حالات الإقصاء التي ارتكزت على أسباب اجتماعية وثقافية، وأدت إلى إلغاء الآخر، حيث ركزت على عوامل القلق والاستياء الذي يشعر به من يجد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته الشخصية أو طموحات القريبين منه، أو اختيار الإقصاء طوعا وإرادة باعتباره وسيلة لتنشيط الإبداع الفني والفكري لدى فئات اجتماعية معينة، أو خرق القوانين أو الأعراف السائدة، كما ركزت على الحواجز الاجتماعية التي تقيمها مجموعات بشرية لتفصل بينها وبين الآخرين، وتقوم بإقصاء كل من لا ينتمي إليها، وقد يشير ذلك إلى أنه عندما تحدد الجماعات البشرية انتماءاتها من خلال الرجوع المطلق إلى بعض الأطر الثقافية الخاصة تكون بذلك قد أقصت كل من لا ينتمون إلى تلك الأطر.[2]

نستنتج مما سبق أن مفهوم التهميش الحضري يعني الفشل في صياغة عملية دائمة للتهيئة الحضرية الجوارية في منطقة حضرية معينة، فهو مرتبط بالإقصاء وقد يكون مباشر في ظل رفض السلطات تنظيم وتهيئة لبعض الأحياء لاعتبارات قانونية وجغرافية، كما يمكن أن يكون غير مباشر نتيجة غياب لشكل تنمية مستدامة وحوكمة محلية تهدف لإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في ظل غياب إمكانيات أو إستراتيجيات تنموية واضحة المعالم، وسواء كانت الأسباب مباشرة أو غير مباشرة فالتهميش الحضري يعكس فشل تحقيق أهداف عمليات التهيئة الحضرية ميدانيا.

[1] . بوقبس نديرة: مرجع سابق، ص 17.

[2] . محسن عوض: مرجع سابق، ص 9.